رطب يجزيه لان الماء لطيف يصل للبلل موضع غائم قال ذكر الصدر الشهيد حسام الدين في موضع اخر
اذا كان في اسنانه كوات يبقى فيها الطعام لم يجزه به الم يخرجه ويجري الماء عليها وفي فتاوى القاضي ابي الليث خلاف هذا فالاحتياط ان يفعل انتهى وفي مراح الدراية الاصح انه يجزيه وجزم به في السراجية ولم يحك خلافا وفي الخانية واجمعوا على ان الدرن لا يمنع تمام الغسل والوصول الى ذلك الموضع وكذا الطعام اذا بقي في اسنانه وذكر الناطفي ان الطعام يمنع تمام الغسل وفي الخلاصة فان كان بين اسنانه شيء من الطعام مثل
يجب ايصال الماء الى ما تحته ان كان كثيرا يبقى الخلال بين كما في سقوط السن يجب ايصال الماء اليه وان كان قليلا
يكون عفوا فان كان في طواحينه نتف وقع بها شيء يجب ايصال الماء اليه وفي فتاوى ابي اللث ان كان بين اسنانه
طعام ولم يصل الماء تحته في الغسل من الجنابة جاز لان الماء الطيف يدخل تحته غالبا قال رضي الله عنه وبه يفتى انتهى
ولو كان خاتمه ضيقا نزعه او حركه ولو لم يحرك فدخل الماء تحته قوط فدخل الماء فيه عند مروره اجزاه كما لو ادخل
ابرة المكحلة في فتح الذكر ولا يكلف في ادخال شيء سوى الماء من خشب ونحوه كما في شرح الوقاية والدرر والغرر
كالخبز المصنوع والعجين يمنع تمام الاغتسال وكذا جلد السمك وفي الجنب اذا اراد ان ياكل او يشرب فالمستحب
ان يغسل يديه وفاه وان توضأ لا بأس واختلفوا في الحائض قال بعضهم هي والجنب سواء وقال بعضهم لا يستحب
هاهنا لان الغسل لا يزيل نجاسة الحيض عن الفم واليد بخلاف الجنابة انتهى والجنب اذا اراد ان ياكل او يشرب فالمستحب
الا اذا احتلم فانه لا بأس بان يغسل كفيه في المشهور وافرغه عليه في فتح القدير ولا بضمضة ان نضح من غسله في انائه
بخلاف ما وقع في الاتا وباقي ايزيد تحقيق في بحث الماء المستعمل المراة اذا اجنبت ثم حاضت ان شاءت
اغتسلت وان شاءت اخرت لانه لا فايدة في التعجيل من غسل وجهها وغضي عينيه لا يجوز وفي ظاهر الرواية
يجوز وعن الفقيه ابي جعفر انه لو بالغ في تغميض عينيه تغميضا شديدا لا يجوز والشفة تبع الفم فلا يجب ايصال الماء اليها
كذا في المزيد الناجيه وسنته اي وسنة الغسل البداية بغسل يديه وفرجه وخبث بدنه ان كان
عليه خبث ليلا تشيع فان قلت كان ينبغي ان يقول وخبث بدنه عن قوله وفرجه لان الفرج انما يغسل
لاجل النجاسة قلت اجيب عنه بان تعميم غسل الفرج لم يحصل في كونه للنجاسة بل لها والا لانه لو غسله في
اثناء غسله ربما تنقض طهارته عند من يرى ذلك كما اشار اليه بعض المحققين والخروج من الخلاف مستحب
عندنا وباينا انما ذكره للاهتمام به او لاتباع ما رواه الجماعة عن ميمونة قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم
ما يغتسل به فافرغ على يديه فغسلهما مرتين او ثلاثا ثم افرغ بيمينه على شماله فغسل مذاكيره ثم ضرب
بيده الارض ثم تمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل راسه ثلاثا ثم افرغ على جسده ثم
تنحى عن مقامه فغسل قدميه فهذا الحديث الشريف مشتمل على بيان السنة والفريضة ثم يتوضا اطلق
الوضوء فانصرف الى الكامل منه فجمع راسه في الصحيح وهو ظاهر الرواية ولا يوجز غسل قدميه ايضا
كما هو قول بعض مشايخنا وهو الاصح من مذهب المشايخ وفي الهداية انه يوخرهما قدميه ان كان في موضع
الماء اي يجمعه والا قدمه قال في المجتبى وهو الاصح واما اختار قول بعض المشايخ لما تقرر انه المعتمد في المذهب
طهارة الماء المستعمل فلو قدم غسلهما ولم يغسلهما ثانيا خرج عن الجنابة وجازت صلاته على ما هو المفتى به

لان الماء

باب الغسل

لان الماء الذي اصابهما من الارض المجتمع فيها الغسلات مستعمل والمستعمل طاهر على المفتى به وليس الذي
اصاب قدميه من نصبه على بقية بدنه عنه ما اجتمع في الارض مستعملا واما على رواية عموم البلوى فلا يوصف
هذا الماء بالاستعمال الا بعد انفصاله عن جميع البدن فاما الذي اصاب القدمين فغير مستعمل لان البدن كله
في الغسل كعضو واحد حتى يكون نقل البلة قبل من عضو الى اخر فحينئذ لا حاجة الى غسلهما ثانيا الا على سبيل
التبرد والافضل هو اللازم فينبغي حمل ما ذكرين الفصول وتصحيحه على الرواية الغايلة بحيث لا يكون المستعمل
وان خبير بان لمشايخنا فروعا كثيرة مبنية عليها واسه اعلم ثم يفيض الماء باديا بمقابله الايمن ثم الايسر راسه
ثم بقية بدنه وما ذكر هنا من انه يبدا بمقابله الايمن ثم الايسر الى اخره هو الاصح وقيل يبدا بالايمن ثم الاثنان معا
بالراس ثم الايسر وقيل يبدا بالراس مع دلكه فانه مستحب وصرح بكونه مستحبا في شرح الغرر لكن قيد به
في منية المصلي بكونه في المرة الاولى والعلة كما قاله شيخنا كونها سابغة في الوجود على ما بعدها فهي في الواقع
اولى لهذا السبق من اسباب الترجيح وصح نقل بلة عضو الى اخر فيه اي في الغسل اذا كان بقاء الاثنين كله
بمنزلة عضو واحد لا بصبه ذلك في الوضوء كما صرح في الفوايد وغيرها وفرض اي الغسل عند خروج شيء الى ظاهر
الفرج وهو ما ابيض خاثر يتكسر في الذكر ويتولد من الولد وسواء في ذلك حالة النوم واليقظة منفصلا من مقره
بشهوة وان لم يخرج من راس الذكر بها وعن هذا في الهداية يقول الانزال المفي على وجه الدفق والشهوة الاولى
ان يقال نزوله المفي دون الانزال لانه يلزم من الانزال النزول دون العكس فان من احتلم او وجد على فخذه وجب
عليه الغسل لوجود احد الامرين الانزال ذكره بعض المحققين من مشايخنا بقال دفق الماء فتاصبه صبا فيه دفع وشدة
وفي ضياء الحلوم دفق الماء فتاصب ودفق الماء دفقا يتعدى ولا يتعدى وفي القاموس دفقه يدفقه ويدفقه
صبه وهو ماء دافق اي مدفوق لان دفق متعد عند الجمهور وعلى هذا التقدير يكون ذكر الدفق اشارة الى المخرج
من راس الذكر فلا يقال دفق الماء دفقا بمعنى خرج من محله بخلاف دفق فتاصبه بمعنى صب فصار الكل هذا انما
يستقيم على قول ابي يوسف اما عندهما لا يستقيم لانهما لم يجعلا الدفق شرطا بل يكفي الشهوة حتى قالا الوجوب اذا
زال المفي عن مكانه بشهوة وان خرج بلا دفق كذا في كثير من المعتبرات ومن ثم عدلت عن عبارة الكنز والهداية الى
ما سمعت من عبارة هذا المختصر لما يلزم على عبارة الكنز من التناقض في التركيب وعدم شمول كلامه لمفي المراة لانها
لا يكون دافقا فالرجل وانما ينزل من صدرها الى فرجها كما ذكروا اللولوالجي في فتاواه وشرط ابو يوسف خروجه بدفق
الاحليل وفايدة الخلاف في مواضع فيمن احتلم واسكر ذكره حتى سكنت شهوته ثم خرج لا عن دفق يجب الغسل عندهما
خلافا لمحمد وفيمن نظر اليها بشهوة فنزل المفي عن مكانه ثم فعل كذلك وفيمن اغتسل قبل ان يبول او ينام ثم رأى في
بقية المفي بغير شهوة بعيد الغسل عندهما خلافا لمحمد فان قلت لا سلم انتقال الدفق من المراة لان اسه تعالى اسند
الدفق اليها بقوله الا يضاحيث قال تعالى فلينظر الانسان مم خلق خلق من ماء دافق اي دفق من المراة غير ظاهر فحمل على التغليب
وهو نوع من البلاغة فان المراد بالماء المتوزع من الماءين كما ذكره على النسفي ومن اجل ان في المراة لا دفق معها في
السراجية انزال المفي يجب دفق من الرجل وشهوة اليهما من المراة فان قلت لم قال عند مزيد ولم يقل حين قلت قال في الكافي انما
لم يقل حين لان سبب وجوب الغسل الصلة او ارادة ما لا يحل مع الجنابة والانزال والا لتفاوت شرط وفي بعض